

فارجيس: أثنى جهود موظفي المستشفى وهم عنصر أساسي في دعم المسيرة

«المواساة الجديد» نظم يوما ترفيهيا للعاملين فيه



عبدالله الوزان متوسطا موظفي المواساة

المواساة يسعى لتقديم الأفضل لموظفيه خلق بيئة عمل محفزة على النجاح المستمر

أقام مستشفى المواساة الجديد يوما ترفيهيا للموظفين العاملين في مستشفى المواساة وأسرهـم وشمل على إقامة العديد من البرامج الترفيهية والمسابقات المسلية والعباب للأطفال التي تفاعل معها الجميع وخصصت جوائز قيمة للفائزين. وبهذه المناسبة، قال مدير المستشفى دكتور الكسندر فارجيس «أن المستشفى يثمن جهود موظفيه الذين يمثلون عنصرا أساسيا في دعم مسيرة المستشفى منذ نشأتها، كما نحرص دائما على تشجيعهم وتحفيزهم تقديرا لجهودهم الكبيرة ولتعزيز عامل المنابر لديهم في سبيل تحقيق المزيد من النتائج الإيجابية التي تضاف إلى سجل إنجازاتنا ليصل مستشفى إلى مكانة في الريادة والتميز. وأضاف فارجيس « لكل العاملين في مستشفى

المواساة الجديد من كواد طبية وإدارية بالشكر العميق والإمتنان لعطائهم اللامحدود وأن إقامة هذا اليوم الترفيهي السعي خلاله للتأكيد أننا عائلة واحدة ونشارك الرؤية نفسها وسنواصل تعاوننا البناء لخدمة المجتمع. من جهة أخرى، أعرب العاملون في المستشفى عن سعادتهم بنجاح اليوم الترفيهي الذي ساهم في زيادة التعارف والترابط بين أسر الموظفين وخلق جو من السعادة والتغيير لدى الجميع. شاكرين إدارة المستشفى سعيهم لدفع روح العمل الإيجابية وخلق بيئة عمل صحية لتقديم أفضل الخدمات الصحية لعملائنا. وقد أشتمل اليوم المفتوح على عروض ترفيهية للأطفال والكبار، ومسابقات ثقافية بالإضافة إلى السحب على جوائز قيمة.



مسابقة للأطفال



جانب من موظفي المستشفى

الهيئة العامة للبيئة تنظم فعالية التمرين الوطني لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها

الأحمد نثمن جهود جميع الجهات المعنية بالحفاظة على البيئة البحرية من التلوث بجميع أشكاله



الشيخ عبدالله الأحمد متابعيا

بالدولة أعضاء الخطة الوطنية لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها. متمنيا لكم الوصول إلى نتائج إيجابية للعمل على المحافظة على البيئة البحرية والحد من تلوثها.

ورئيس مجلس ادارتها كلمته حيث شكر فريق العمل المشرف على تنظيم التمرين من مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (Spill) الخبراء الدوليين من شركة (Consult) وممثلي الجهات المعنية

متواصل لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت حيث يتم إدارة الحوادث من خلال مجموعة من خطط متخصصة بناء على نوع الحادث وتأثيراته المتوقعة وعلى طبيعة عمل كل جهة. وقال الشيخ عبدالله الاحمد الهيئة العامة للبيئة بصددهم على تحديث الخطة الوطنية لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها، وذلك للتأكيد على تغطية كافة المستجدات الطارئة حول الموضوع.

ولفت الشيخ عبدالله الاحمد الى ان من أهم أهداف ومخرجات التمرين خاصة في حالات الطوارئ. وأضاف وضع الخطة الوطنية الحالية لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها. وتحديد التوصيات لتحديث الخطة واختتم مدير عام الهيئة العامة

وقال الشيخ عبدا لله الاحمد في كلمته التي القاها بهذه المناسبة يسرني ان التقى بكم اليوم لبدء أعمال التمرين الوطني لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها والذي جاء انطلاقا من حرص الهيئة العامة للبيئة على تنفيذ دورها الرقابي بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لضمان الاستجابة الفعالة لمواجهة حالات

تقديم عصائر طازجة للمتبرعين. وقد جمع بنك الدم المركزي حوالي 85 كيسا من الدم من متبرعين الكلية الأسترالية في الكويت. وبهذه المناسبة تقدم بنك الدم بوافر التقدير والاعتراف لما قامت به الكلية من جهود أدت إلى تحقيق أكبر عدد من المتبرعين بالدم من المؤسسات التعليمية في الكويت.

ونظرا إلى المستوى الرفيع للمشاركة، فقد تم إعداد الخطة لأقامة حملات أخرى للتبرع بالدم، تشجيعا للطلاب والموظفين لزيادة الوعي بأهمية التبرع بالدم بصورة منتظمة.

وقامت الكلية الأسترالية في الكويت بتخصيص يوم للتبرع بالدم بتاريخ 12 نوفمبر 2017. وذلك بالتعاون مع بنك الدم المركزي الكويتي. وقد تم تنظيم هذا النشاط المهم من قبل إدارة الصحة والسلامة المهنية لدى الكلية الأسترالية في الكويت، وشهد حضور العديد من طلاب الكلية وأعضاء هيئة التدريس والموظفين. الذين شاركوا دعما لشعار الحملة «كل نقطة دم تعني الكثير». وتم استقبال المتبرعين بمسابقة قام بإعدادها الطلاب وتضمنت أسئلة عن فصائل الدم وكيفية اختيار المتبرعين حسب فصل دمهم، بالإضافة إلى

جانب من المشاركين في الحملة

جانب من المشاركين في الحملة

جانب من المشاركين في الحملة

جانب من المشاركين في الحملة

جانب من المشاركين في الحملة

تتمت

للدولة وأعضاء الخطة الوطنية لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها. متمنيا لكم الوصول إلى نتائج إيجابية للعمل على المحافظة على البيئة البحرية والحد من تلوثها.

ورئيس مجلس ادارتها كلمته حيث شكر فريق العمل المشرف على تنظيم التمرين من مركز المساعدة المتبادلة للطوارئ البحرية (Spill) الخبراء الدوليين من شركة (Consult) وممثلي الجهات المعنية

متواصل لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت حيث يتم إدارة الحوادث من خلال مجموعة من خطط متخصصة بناء على نوع الحادث وتأثيراته المتوقعة وعلى طبيعة عمل كل جهة. وقال الشيخ عبدالله الاحمد الهيئة العامة للبيئة بصددهم على تحديث الخطة الوطنية لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها، وذلك للتأكيد على تغطية كافة المستجدات الطارئة حول الموضوع.

ولفت الشيخ عبدالله الاحمد الى ان من أهم أهداف ومخرجات التمرين خاصة في حالات الطوارئ. وأضاف وضع الخطة الوطنية الحالية لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها. وتحديد التوصيات لتحديث الخطة واختتم مدير عام الهيئة العامة

وقال الشيخ عبدا لله الاحمد في كلمته التي القاها بهذه المناسبة يسرني ان التقى بكم اليوم لبدء أعمال التمرين الوطني لمواجهة حالات التلوث البحري بالزيت ومكافحتها والذي جاء انطلاقا من حرص الهيئة العامة للبيئة على تنفيذ دورها الرقابي بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لضمان الاستجابة الفعالة لمواجهة حالات

تجاه وطننا الغالي والثقة الغالية التي حملنا إياها حضرة صاحب السمو الأمير فائنا نتطلع إلى تلبية طموحات المواطنين وآمالهم في غد مشرق زاهر وأن تظل الكويت كعهدنا دائما واحة آمن وأمان ودولة القانون والمؤسسات ارتقاء إلى مستوى المسؤولية التي كلفنا بها بما يتطلبه ذلك من بذل المزيد من الجهد والتضحية للتصدي للتحديات الجسام والمفلات الماثلة مع ضرورة اقتراح التخطيط الجيد بالعمل الدؤوب المخلص تحقيقا لكفاءة التنفيذ والسعي إلى التطوير.

وأضاف: إننا اليوم امام استحقاقات وطنية مطلوبة لمواجهة التحديات التي أشار إليها حضرة صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه في الخطاب السامي أمام مجلس الأمة في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر معبرا عن أمله في مواصلة العمل لمعالجة التحديات التي حددها سموه وهي حماية الوطن من مخاطر الفتنة الطائفية والحرص على الوحدة الوطنية والإصلاح الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية وكذلك تجسيد رؤية الكويت 2035 بمضامينها الحيوية ومشروعاتها التنموية الطموحة بالإضافة إلى ضرورة مراجعة برنامج عمل الحكومة السابقة الذي تقدمت به إلى مجلس الأمة خلال هذا الفصل التشريعي إلى جانب تصويب العمل البرلماني من أجل صيانة وتعزيز المكتسبات الوطنية.

وقد رد معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الجابر الصباح على سموه في كلمة عبر فيها باسمه نيابة عن إخوانه الوزراء عن عظيم الشكر والتقدير على ثقة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء مؤكدا على العزم والاستعداد للعمل بإخلاص وبذل أقصى الجهود لتحمل المسؤوليات والأعباء الملقة على عاتقهم في

سبيل خدمة الوطن والمواطنين وتحقيق الرفعة والرخاء والأزهار لوطننا العزيز وشعبه الكريم.

وتابع المبارك: إن الأخوة الفضائل أولي التحديات التي حددها حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه هي حماية وطننا من مخاطر الفتنة الطائفية والحرص على وحدتنا الوطنية وصيانتها وتعزيزها باعتبارها عماد الجبهة الداخلية ودرعها الواقية وسورها الحامي كما أشار حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه وهو ما يستوجب الرفض القاطع لأي اصطفاقات طائفية أو قبلية أو قومية فكلنا للكويت والكويت لنا جميعا.

وأوضح المبارك: إن الحفاظ على أمن الكويت واستقرارها هو الهم الأول ويجب أن يكون الشغل الشاغل لنا جميعا ولا يخفى عليكم أيها الأخوة ما تشكله التطورات والتغيرات التي تشهدها المنطقة والعالم من تداعيات وانعكاسات بالغة الخطورة تستوجب المزيد من اليقظة والوعي والحذر

ولا شك أن الأمن لا يكون إلا بتحقيق مبدأ سيادة القانون وتطبيقه على الجميع دون تفرق أو تمييز وإعلاء سلطان القضاء وإرساء مبادئ الحق والعدل والمساواة. ويشمل مفهوم الأمن إلى جانب محاربة الإرهاب والقضاء عليه ومكافحة الجرائم والمعاقبة على ارتكابها تحقيق الأمن الاجتماعي وكافة مقومات الأمان للمواطن في يومهم وغدهم. ثم يبرز التحدي الثاني المطلوب التصدي له ألا وهو حماية الإصلاح الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الهيكلية نتيجة الاعتماد على مورد طبيعي وحيد وناضب هو النفط وبالتالي فإن الإصلاح الاقتصادي يتطلب تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية ودفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار وتوطين الاستثمارات الأجنبية المتميزة وتحسين بيئة الأعمال لتوفير فرص العمل وتعزيز سوقه.

ويتطلب الإصلاح الاقتصادي أيضا تحسين التخطيط الإنمائي وتطوير الأداء الحكومي وتقديم مقومات الإدارة الحكومية من خلال تقليص الدورة المستندية الطويلة وتحديث أساليب الإدارة وتكريس العمل المؤسسي السليم والتعاون مع الجهات الرقابية لكشف أوجه الخلل والقصور والعمل على تلافيتها وعدم تكرارها. كما يتطلب الإصلاح الاقتصادي ضبط المالية العامة للدولة وتعزيز ترشيد النفقات وإيقاف الهدر مع مراعاة عدم المساس بمقومات العيش الكريم والاستقرار للمواطنين حاضرا ومستقبلا.

هذا ويرتبط بضبط المالية العامة للدولة ضرورة الحفاظ على المال العام واتخاذ كافة الوسائل لحمائيته ونفعها محاربة الفساد والقضاء عليه بجميع أشكاله وصوره وتجفيف منابعه وضرورة تجسيد النزاهة والشفافية والأمانة في جميع الإجراءات الحكومية.

وأضاف: إن من الاستحقاقات الضرورية هو تجسيد رؤية الكويت 2035 بمضامينها الحيوية ومشروعاتها التنموية الطموحة بما يتطلبه الأمر من وضع خطط عاجلة والعمل على استكمال تطوير البنية التحتية والمرافق الخدمية وبما يشمل ذلك من العمل على معالجة قضية التعليم والبدء فعلا في إصلاح وتحديث مناهجه وطرقه مع

المحافظة على قيمنا وهويتنا الإسلامية وفوابتنا الراسخة وكذلك الارتقاء بالخدمات الصحية وتطويرها وغيرها من الاستحقاقات الأخرى. وأود أن أشير بهذه المناسبة إلى ضرورة مراجعة برنامج عمل الحكومة السابقة الذي تقدمت به إلى مجلس الأمة خلال هذا الفصل التشريعي ودراسة ما إذا كان يتوافق مع الرؤية لمواجهة التحديات القائمة ويُلبي الاحتياجات في إطار الخطة التنموية المعتمدة وقابلا للتنفيذ وفق جدول زمني محدد وآليات مناسبة للمتابعة ومكافأة المجد تمهيدا لإمكانية تبنيها كبرنامج عمل للحكومة الحالية.

وتابع المبارك: إن التحدي الأخير الذي حدده حضرة صاحب السمو الأمير هو تصويب مسار العمل البرلماني بوصفه استحقاقا وطنيا لا يحتمل التأجيل من أجل صيانة وتعزيز مكتسبات الوطنية ويأتي هذا التصويب من خلال الالتزام بأحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقرارات المحكمة الدستورية التفسيرية في خصوص الأعمال البرلمانية ومراعاة ممارسة كل سلطة لأختصاصها وعدم التنازل عنها في أي حال ومجال تأكيد الاستقلالية وإعمالا لتبعات مسؤولياتها وذلك وفق ما نصت عليه المادة 50 من الدستور.

والحكومة تمتد دائما يد التعاون مع مجلس الأمة من خلال منهج عملي يسمح بوضع صيغة توافقية في إطار الدستور تهيئ لآليات عمل مشتركة تكسر صور التعاون المأمول للتصدي لمختلف القضايا والموضوعات المطروحة وتأمين أسباب التعاون البناء والمثمر وبما يؤدي إلى تحقيق الإنجازات المنشودة.

وقال المبارك: لقد دعا حضرة صاحب السمو في ظل إساءة البعض بوسائل التواصل الاجتماعي تحت ذريعة حرية الرأي والتعبير واستخدامها في بث الأحقاد والسموم وإثارة الفتن والعداوة والبغضاء وتآليب الرأي العام وبما يهدد الأمن الاجتماعي وقيم المجتمع وأخلاقه إلى الإسراع بوضع حد في إطار القانون عبر آليات مناسبة تستهدف الحفاظ على قيم المجتمع وثوابته ومكتسباته وتدرأ عنه مخاطر العبث والفتن والهدم وهو ما يجب أن يكون محلا

للمحكمة الدستورية التفسيرية في خصوص الأعمال البرلمانية ومراعاة ممارسة كل سلطة لأختصاصها وعدم التنازل عنها في أي حال ومجال تأكيد الاستقلالية وإعمالا لتبعات مسؤولياتها وذلك وفق ما نصت عليه المادة 50 من الدستور.